

Distr.
GENERAL

A/AC.237/50
2 December 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

الجمعية العامة



لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع

اتفاقية اطارية بشأن تغير المناخ

الدورة التاسعة

جنيف ، ٧-١٨ شباط/فبراير ١٩٩٤

البند ٢(أ) و(ب) من جدول الاعمال المؤقت

المسائل المتملة بالترتيبات الخاصة بالالية المالية
وبتقديم الدعم التقني والمالي للبلدان النامية الاطراف

تنفيذ المادة ١١ (الالية المالية) ، الفقرات ١-٤

النظر في الإبقاء على الترتيبات المؤقتة

المشار إليها في الفقرة ٣ من المادة ٢١

المسائل التي تبحثها اللجنة

مذكرة من الامانة المؤقتة

أولا - نطاق المذكرة

١ - قرر الفريق العامل الثاني ، أثناء الدورة الثامنة للجنة ، أن يركز أعماله على تنفيذ المادة ١١ (الالية المالية) ونظر ، بمغة خاصة ، في (أ) السياسات ، والاولويات البرنامجية ، ومعايير الاهلية ؛ (ب) طرائق عمل الروابط التشغيلية بين مؤتمر الاطراف وكيان أو كيانات تشغيل الالية المالية (المشار إليها أدناه باسم "كيان أو كيانات التشغيل") ؛ (ج) النهج المتعلقة بتحديد "كامل التكاليف الإضافية المتفق عليها" ؛ و(د) العناصر ذات صلة بتقييم احتياجات التمويل من مرفق البيئة العالمية للأنشطة المتعلقة بالاتفاقية خلال الاعوام الثلاثة ١٩٩٤-١٩٩٦ . وتورد الامتنتاجات التي اعتمدها اللجنة في تقريرها ، الوثيقة A/AC.237/41 ، الفقرات ٨٢-٩٢ .

٢ - وتم اعداد الوثيقة الحالية لتيسير عمل اللجنة في دورتها التاسعة ، وهي تسجل التقدم الذي تم احرازه في المجالات المذكورة أعلاه وتعيّن المسائل التي يلزم التصدي لها في مجالات (f) التوجيه من مؤتمر الأطراف إلى كيان أو كيانات التشغيل ؛ (ب) المواقف التي يمكن أن يعتمدها مؤتمر الأطراف بصدد طرائق إقامة صلات التشغيل بين مؤتمر الأطراف وكيان أو كيانات التشغيل ؛ و(ج) المسائل المؤسسية .

٣ - وتُكمل هذه الوثيقة إضافتان ، احدهما عن نُهج تحديد كامل التكاليف الزائدة المتفق عليها ، والاخرى عن نتيجة عملية تغذية وإعادة تنظيم مرفق البيئية العالمية .

ثانيا - التوجيه من مؤتمر الأطراف إلى كيان أو كيانات التشغيل

٤ - رأَت اللجنة في دورتها الثامنة ، أنه يلزم لتنفيذ الاحكام الواردة في الاتفاقية اجراء مزيد من الاعمال بصدد توجيهات السياسات المتعلقة بنطاق الالية المالية (العناصر ذات الصلة في المواد ١-٤ ، و٣-٤ ، و٤-٤ ، و٥-٤ ، و٨-٤ ، و١١-١ ، و١١-٥) ، ومعايير الاهلية بخلاف تلك المعايير التي اتفق عليها في الفقرة الفرعية ١٢١٨٤ من الوثيقة A/AC.237/41 والاولويات البرنامجية بخلاف ما اتفق عليه في الفقرة الفرعية ١٢١٨٤ من الوثيقة ذاتها (الفقرة ٨٥ من الوثيقة A/AC.237/41) .

٥ - وقررت اللجنة أيضا إعطاء الاولوية في دورتها التاسعة للنظر في تنفيذ المادة ١١ (الالية المالية) ولاعتماد ما يكون ضروريا من التوصيات بشأن قرارات مؤتمر الأطراف ، في نطاق ولاية مؤتمر الأطراف ، وبشأن التوجيهات التي تصدر لكيان تشغيل الالية المالية فيما يتعلق بسياساته وأولوياته البرنامجية ومعايير الاهلية ذات الصلة بالاتفاقية ، وبشأن تحديد "كامل التكاليف الزائدة المتفق عليها" (الفقرة ٩١ من A/AC.237/41) .

ألف - معايير الاهلية

٦ - حققت اللجنة فيما يتعلق بمعايير الاهلية بعض التقدم وتوصلت إلى اتفاق عام على ما يلي:

"تنطبق معايير الاهلية على البلدان والانشطة ويكون تطبيقها وفقا للمادة ١١-١ و١١-٢ و١١-٣ . وفيما يتعلق بأهلية البلدان ، تكون البلدان الأطراف في الاتفاقية هي وحدها المؤهلة لتلقي التمويل بمجرد دخول الاتفاقية حيز النفاذ . وفي هذا السياق ، تكون البلدان النامية الأطراف هي وحدها المؤهلة لتلقي التمويل من خلال الالية المالية وفقا للمادة ٣-٤)" (الفقرة ٨٤ من A/AC.237/41) .

٧ - وقد ترغب اللجنة في النظر فيما إذا كانت تتوخى وضع معايير إضافية لأهلية البلدان .

٨ - وفيما يتعلق بأهلية الأنشطة ، تتوخى المادة ٤-٣ توفير التمويل لطائفتين عامتين من الأنشطة:

(أ) الأنشطة ذات الملة بالالتزامات الواردة في اطار المادة ١٢-١ المتعلقة بالإبلاغ عن المعلومات ويتم في مجالها مواجهة "كامل التكاليف المتفق عليها" ؛

(ب) التدابير التي تشملها المادة ٤-١ التي يتم فيما يتعلق بها مواجهة "كامل التكاليف الإضافية المتفق عليها" وفقا لشروط محددة .

٩ - وعلى حين بدا أن هناك اتفاقا للراء على أهلية الأنشطة المتوخاة في اطار المادة ١٢-١ ، فلم يتضح من المناقشة ما إذا كان هناك اجماع على اعتبار التدابير المشار اليها في المادة ٤-١ مؤهلة للتمويل بواسطة الآلية المالية . وينطبق الشيء نفسه على المادة ٤-٤ التي ترسي التزاما على البلدان المتقدمة النمو الاطراف والاطراف الأخرى المتقدمة النمو المدرجة في المرفق الثاني بمساعدة البلدان النامية الاطراف المعرضة بصفة خاصة لآثار تغير المناخ الضارة في تغطية تكاليف التكيف مع تلك الآثار الضارة . وفي ضوء هذه الاحكام ، فقد ترغب اللجنة في النظر فيما يلي:

(أ) ما إذا كانت تدابير التكيف والأنشطة المشار اليها في المادة ٤-١ مؤهلة للتمويل بواسطة الآلية المالية ؛

(ب) ما إذا كانت التدابير والأنشطة التي تشملها المادة ٤-٤ مؤهلة للتمويل بواسطة الآلية المالية ؛

(ج) ما إذا كان من الممكن تحقيق حل المسألة (ب) عن طريق تعيين كيانات مختلفة لتشغيل الآلية المالية في هذا الصدد . (انظر أيضا الفقرة ٢٤ أدناه) ؛

(د) إذا ما كانت بعض التدابير المشار اليها في المادة ٤-١ و٤-٤ غير مؤهلة للتمويل بواسطة الآلية المالية ، فكيف يمكن الوفاء بالتزامات تقديم التمويل لتنفيذها .

باء - الأولويات البرنامجية

١٠ - تم إحراز بعض التقدم في تحديد الأولويات . واتفق أثناء الدورة الثامنة ، على ضرورة أن تعطي الآلية المالية الأولوية لتمويل كامل التكاليف المتفق عليها التي تتكبدتها البلدان النامية الاطراف إعمالا لالتزاماتها المنصوص عليها في المادة ١٢-١ بشأن الإبلاغ عن المعلومات . واتفق على أنه ينبغي التركيز ، في الفترة الأولى ، على أنشطة التمكين التي تضطلع بها البلدان النامية الاطراف ، كالتهيئة وبناء القدرات

الذاتية (بما في ذلك تعزيز المؤسسات والتدريب والبحوث والتعليم) ، التي تيسر تنفيذ تدابير الاستجابة على نطاق واسع . ورأت اللجنة أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل بشأن أولويات برنامجية غير المذكورة أعلاه (الفقرة ٨٥ من A/AC.237/41) . وقد ترغب اللجنة في النظر في ارساء أولويات أخرى فيما يتعلق بأنواع الأنشطة .

١١ - وتتناول المادة ٤-٥ نقل التكنولوجيات والدراية الفنية السليمة بيئيا ، أو إتاحة الوصول إليها . وقد تكون احدى القضايا في هذا الصدد تعيين التكنولوجيات والدراية الفنية السليمة بيئيا التي تستحق الدعم على سبيل الأولوية ، لا سيما فيما يتعلق بتطبيقها في البلدان النامية الاطراف . وقد ترغب اللجنة في أن توصي مؤتمر الاطراف بتنفيذ عملية للوصول الى هذا التعيين ، يمكن أن تتضمن انشاء هيئة فرعية لتقديم المشورة العلمية والتكنولوجية .

جيم - السياسات

١٢ - فيما يتعلق بتوجيهات السياسة التي سيقدمها مؤتمر الاطراف إلى كيان أو كيانات التشغيل ، لا تتجاوز الاستنتاجات التي اعتمدها اللجنة في دورتها الثامنة ما يرد في الاتفاقية . على أن المناقشة أوضحت أن المجالات الواردة في المادة ١١-٣(أ) و(ب) و(ج) و(د) ، وهي مجالات يتعين على مؤتمر الاطراف والكيان أو الكيانات الاتفاق على ترتيبات بمدها ، مستبعدة من ميدان توجيهات السياسة التي سيقدمها مؤتمر الاطراف منفردا إلى الكيان أو الكيانات . وتعالج هذه المسائل في الفرع الثالث ، أدناه .

١٣ - وقد ترغب اللجنة في أن تنظر في ماهية المسائل الأخرى بخلاف معايير الأهلية والأولويات البرنامجية التي يمكن أن تكون موضعا لتوجيهات السياسات من مؤتمر الاطراف إلى الكيان أو الكيانات . وفي هذا الصدد رأت اللجنة ، في دورتها الثامنة ، أنه سيلزم مزيد من العمل بصدد توجيهات السياسات فيما يتعلق بنطاق الآلية المالية (انظر العناصر ذات الصلة من المواد ٤-١ و ٤-٣ و ٤-٤ و ٤-٥ و ٤-٨ و ١١-١ و ١١-٥) .

١٤ - ويستخدم في المادة ٤-٣ مصطلحا "كامل التكاليف المتفق عليها" و"كامل التكاليف الزائدة المتفق عليها" . وقد ترغب اللجنة في النظر فيما إذا كان ينبغي تحديد هذه التكاليف بواسطة مناقشة ثنائية بين البلد النامي المعني والكيان أو الكيانات حصرا ، أو ما إذا كان ينبغي لمؤتمر الاطراف أن يضع بعض المبادئ التوجيهية أو المعايير أو المنهجيات لتحديد هذه التكاليف . وستتيح هذه المبادئ التوجيهية أو المعايير أو المنهجيات إطارا للعمل تجري المناقشات الثنائية في نطاقه . ويمكن أن

يشار في هذا الصدد إلى أن اللجنة قررت أن تتصدى في دورتها التاسعة لمسألة التوجيهات المتعلقة بتحديد "كامل التكاليف الزائدة المتفق عليها" (الفقرة ٩١ من A/AC.237/41).

١٥ - وقد ترغب اللجنة في أن تنظر في مسألة التوجيهات التي يمكن لمؤتمر الأطراف أن يقدمها إلى الكيان أو الكيانات بمدد الأنشطة الممولة بواسطته أو بواسطتها خارج نطاق الآلية المالية للاتفاقية . ويمكن الاضطلاع بهذه الأنشطة لتمويل أحد الالتزامات بموجب الاتفاقية (وذلك مثل تقديم الدعم لنقل التكنولوجيا إلى أطراف غير البلدان النامية الأطراف على النحو المنصوص عليه في المادة ٤-٥) ، أو تقديم المساعدة إلى طرف غير مؤهل للتمويل في إطار الآلية المالية لدى اتخاذ تدابير للحد من الانبعاثات .

١٦ - وقد ترغب اللجنة أيضا في النظر فيما يلي:
(أ) كيف يمكن للاهتمامات المعبر عنها في المادة ٤-٨ و ٤-٩ أن تنعكس بمعايير برنامجية ؛

(ب) ما إذا كان ينبغي لمؤتمر الأطراف أن يقدم توجيهات بمدد توزيع الأموال المتاحة لكيان أو كيانات التشغيل من أجل التغيير المناخي فيما بين مجموعات من البلدان (منها على سبيل المثال المؤهلة وغير المؤهلة) وفيما بين المناطق ؛
(ج) ما إذا كان ينبغي لمؤتمر الأطراف أن يقدم توجيهات إلى كيان أو كيانات التشغيل عن ظروف تقديم التمويل في شكل منح وظروف تقديمه في شكل تمويل تساهلي .

ثالثا - طرائق عمل الروابط التشغيلية بين مؤتمر الأطراف وكيان أو كيانات التشغيل

١٧ - توصلت اللجنة ، في دورتها الثامنة ، إلى استنتاجات أولية عن بعض جوانب طرائق عمل الروابط التشغيلية بين مؤتمر الأطراف وكيان التشغيل للآلية المالية . وتم في الاستنتاجات الأولية التي اعتمدها اللجنة تناول المسائل المتعلقة بتقديم التقارير والمساءلة واتساق قرارات التمويل وإعادة النظر فيها (الفقرة ٨٦ من A/AC.237/41) . وبما أنه لا بد من الاتفاق على هذه الطرائق بين مؤتمر الأطراف وكيان أو كيانات التشغيل ، فستشكل هذه الاستنتاجات الأولية مواقف يمكن لمؤتمر الأطراف أن يعتمدها لدى سعيه إلى وضع ترتيبات مع كيان أو كيانات التشغيل .

١٨ - وقررت اللجنة أنه يلزم مزيد من العمل فيما يتعلق بالمادة ١١-٣ (د) بالاقتران مع فقرتها الاستهلالية . وهي تتناول طرائق للقيام ، على نحو قابل للتنبؤ والتعيين ،

بتحديد مبالغ التمويل اللازمة والمتوافرة لتنفيذ الاتفاقية وتحديد الشروط التي يعاد النظر بموجبها في ذلك المبلغ دوريا طبقا لاحكام المادة ١١-٣ (الفقرة ٨٧ من A/AC.237/41).

١٩ - ومن شأن ترتيبات التعاون بين المؤسسات المنشأة بموجب الاتفاقية ، أي الامانة والهيئات الفرعية وما يناظرها في كيان أو كيانات التشغيل ، أن تدعم الروابط التشغيلية الموضوعة . وقد ترغب اللجنة في أن تحدد موقفها من هذه الترتيبات .

رابعا - المسائل المؤسسية

الف - إعادة تنظيم مرفق البيئة العالمية

٢٠ - تعهد المادة ٣١-٣ إلى مرفق البيئة العالمية بالقيام ، بصفة مؤقتة ، بتشغيل الآلية المالية المشار إليها في المادة ١١ . وتدعو المادة ٣١-٣ أيضا إلى إعادة تشكيل هيكل مرفق البيئة العالمية وإلى جعل عضويته عالمية لتمكينه من الوفاء بالمطلبات الواردة في المادة ١١ . وتنص المادة ٣١-٣ على أن تمثل جميع الاطراف تمثيلا عادلا ومتوازنا في الآلية المالية ضمن نظام شفاف لإدارة شؤونها . وتتناول المادة ٣١-٣ وضع اتفاق بين مؤتمر الاطراف والكيان أو الكيانات حول تسيير الروابط التشغيلية فيما بينهما . وتدعو المادة ٤١-٤ مؤتمر الاطراف ، إلى أن يتخذ ، في دورته الاولى ، ترتيبات لتنفيذ المادة ٣١-٣ (أ) و(ب) و(ج) و(د) وإلى أن يستعرض في الدورة نفسها ، الترتيبات المؤقتة التي تعهد إلى مرفق البيئة العالمية بتشغيل الآلية المالية بصفة مؤقتة وإلى أن يقرر ما إذا كانت هذه الترتيبات المؤقتة مستمرة . ويتعين على مؤتمر الاطراف في غضون أربع سنوات بعد ذلك أن يستعرض الآلية المالية وأن يتخذ التدابير الملائمة .

٢١ - وقد ترغب اللجنة في أن تنظر ، لدى الانتهاء من إعادة تشكيل هيكل مرفق البيئة العالمية ، فيما إذا كان مرفق البيئة العالمية بعد إعادة تشكيل هيكله يناظر الخصائص المحددة في المادتين ٣١-٣ و٣١-٣ وفي تقديم المشورة إلى مؤتمر الاطراف حول هذا الموضوع .

باء - الاتفاق بين مؤتمر الاطراف وكيان أو كيانات التشغيل

٢٢ - فيما يتعلق بالترتيبات بين مؤتمر الاطراف وكيان التشغيل ، ورد السراي

القانوني الذي تم طلبه من مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية بصدد الترتيبات الملائمة التي يمكن الدخول فيها بين مؤتمر الأطراف وكيان التشغيل ، وهو يخلص إلى ما يلي:

"بعد أن استعرض المكتب الأسئلة التي أشارتها [أمانة] لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية اطارية بشأن تغير المناخ ، فمن رأيه وفقا لاحكام الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ ، أن لمؤتمر الأطراف الأهلية القانونية ، في حدود ولايته ، في الدخول في اتفاقات وترتيبات أخرى مع كيانات ، مثل الدول والمنظمات والهيئات الحكومية الدولية وغير الحكومية ، التي تتمتع أيضا بأهلية القيام بذلك . ومرفق البيئة العالمية ، الذي أنشئ في ١٤ أيار/مايو ١٩٩١ بموجب القرار ٥/٩١ من مجلس مديري البنك الدولي ، ليست لديه ، في الوقت الحالي ، الأهلية القانونية لأن يدخل باسمه في اتفاقات أو ترتيبات مع كيانات أخرى . وإذا ما أراد مؤتمر الأطراف أن يستخدم مرفق البيئة العالمية الحالي باعتباره كيانا للتشغيل ، فإن عليه أن يدخل في اتفاق أو ترتيب مع البنك الدولي باعتباره المنظمة المتبنيّة . ولا يمكن في المرحلة الحالية التكهّن بأية درجة من التيقن بما إذا كان مرفق البيئة العالمي بعد إعادة تشكيل هيكله سيتمتع بالأهلية القانونية للدخول باسمه في اتفاقات أو في ترتيبات أخرى مع كيانات مثل مؤتمر الأطراف . وبالمثل ، لا يمكن بمفّة عامة تحديد ماهية الترتيبات التي ينبغي اعتبارها ملائمة بين مؤتمر الأطراف وكيان تشغيل افتراضي . وبقدر ما يتعلق الأمر بالسؤال عن أنسب ترتيب بين مؤتمر الأطراف ومرفق البيئة العالمية ، باعتباره كيانا للتشغيل ، فإن الجواب يتوقف على مركز وهيكل مرفق البيئة العالمي الجديد" .

٢٣ - وقد ترغب اللجنة في النظر في المسألة في ضوء هذا الرأي الأولي وأي رأي آخر قد يرد مستقبلا بعد انجاز الترتيبات لإعادة تشكيل هيكل مرفق البيئة العالمية . وقد ترغب اللجنة أيضا فيما يلي: (أ) أن تثبت في الترتيبات المتعلقة بالاتفاق مع الكيان أو الكيانات على طرائق عمل الروابط التشغيلية ؛ (ب) استكمال صياغة موقفها فيما يتعلق بالمادة ١١-٣ ؛ (ج) أن تستهل ، شريطة أن يكون الرأي المذكور في الفقرة ٢١ أعلاه ايجابيا ، عملية من المناقشات مع مرفق البيئة العالمية تمهيدا لوضع اتفاق بين مؤتمر الأطراف ومرفق البيئة العالمية .

جيم - اشتراك كيانات أخرى في تشغيل الآلية المالية

٢٤ - تنص المادة ١١-١ على أن يعهد بتشغيل الآلية المالية إلى كيان واحد أو أكثر من الكيانات الدولية القائمة . وقد يُرى أن من المفيد التكليف بالمهام المختلفة

في نطاق الآلية المالية إلى كيانات مختلفة استنادا إلى مجالات نشاط كل منها . ويمكن تناول المسائل التالية بهذا الصدد:

(أ) طبقا لآلية معايير وفي أية مرحلة ينبغي النظر في أمر كيانات أخرى غير الكيان المؤقت؟

(ب) هل يمكن أن يعهد ، مثلا ، إلى كيانات إضافية بتشغيل الآلية المالية في الحالات المذكورة فقط في المادة ١١-٤ بمدد استعراض الترتيبات ، أم كذلك في حالات أخرى؟

(ج) ما هي الترتيبات التي ستكون مطلوبة (من قبيل اشتراك هيئة فرعية) لإتاحة تبادل فعال بين مؤتمر الأطراف والكيانات المعهود إليها بتسيير عمل الآلية المالية؟

دال - التمويل بواسطة القنوات الشنائية والإقليمية وغيرها من القنوات المتعددة الأطراف

٣٥ - وأخيرا ، فإن المادة ١١-٥ تناقش التمويل بواسطة القنوات الشنائية والإقليمية والقنوات المتعددة الأطراف الأخرى . وقد ترغب اللجنة في أن تنظر في الدور الذي يتعين أن يلعبه مؤتمر الأطراف في رصد مثل هذه العمليات للتمويل ، وتقديم التوجيهات لها ، إن تكن ثمة ، وفي ماهية الترتيبات التي قد يلزم عقدها مع المؤسسات التي تنفذها . وفيما يتعلق بالرصد ، يمكن أن يشار إلى أن المادة ١٢-٣ تنص على أن يقوم كل بلد طرف متقدم النمو وكل طرف آخر متقدم النمو من الأطراف المدرجة في المرفق الثاني بإدراج تفاصيل في بلاغه إلى مؤتمر الأطراف عن التدابير المتخذة وفقا للمادة ٤-٣ و ٤-٤ و ٤-٥ و ٥-٤ فيما يتعلق بتمويل التكنولوجيا ونقلها .
